الأمم المتحدة

A/55/987–S/2001/576

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 June 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
والممثل الدائم

150601 150601 01-40449 (A)
0140449

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (A/55/909-S/2001/395) الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين لدى الأمم المتحدة وأود أن استرعي انتباهكم إلى ما يلي:

أود في البداية أن أنعش ذاكرة ممثل القبارصة اليونانيين الذي يشير إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص بأنها ''مناطق محتلة''، بتذكيره بأن الاحتلال الوحيد في الجزيرة هو احتلال الإدارة التي يمثلها لمقر حكومة جمهورية قبرص التي تتكون من قوميتين والتي لم يعد لها وجود الآن، احتلالا قسريا مضى عليه ٣٨ عاما. إن قيام الجانب القبرصي اليوناني بتدمير الجمهورية القائمة على الشراكة واغتصاب اسمها في عام ١٩٦٣ هو الذي لم يترك للشعب القبرصي التركي أي بديل آخر سوى أن يؤسس في نهاية الأمر الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وإن احتجاج الإدارة القبرصية اليونانية على زيارة وزير الخارجية التركي السيد اسماعيل جيم إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص ليس أمرا مستغربا لأن الجانب القبرصي اليوناني ينكر وجود أي شيء في الجزيرة له أصل أو نسب تركي. وهذه العقلية القبرصية اليونانية التي أدت إلى نشوء قضية قبرص تبيح للمسؤولين اليونانيين، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين الحق في القيام بزيارات رسمية إلى جنوب قبرص بينما تنكر نفس الحق على المسؤولين الأتراك، علما أن تركيا هي إحدى القوى الضامنة بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ وهي الوطن الأم للشعب القبرصي التركي.

وأود أن أؤكد أن العلاقة بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص هي علاقة عميقة الجذور تستند إلى تاريخ مشترك وثقافة مشتركة ونسب واحد وتقوم على اعتراف متبادل بين دولتين ذواتي سيادة. وإن زيارة وزير الخارجية التركي السيد إسماعيل جيم إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص تؤكد هذه العلاقة الوثيقة كما تؤكد التزام تركيا بأمن ورفاه الشعب القبرصي التركي. ولقد وفّرت تركيا، بوصفها إحدى القوى الضامنة، ضمانات أمنية فعالة للشعب القبرصي التركي في مواجهة العدوان القبرصي اليوناني الطويل الأمد الرامي إلى إضفاء الطابع اليوناني على الجزيرة. وينبع احتجاج الإدارة القبرصية اليونانية الذي لا مبرر له من معارضتها لجهود تركيا الرامية إلى منع إبادة الشعب القبرصي التركي وضم الجزيرة إلى اليونان. وأود أن أؤكد بأن ادعاء الجانب القبرصي اليوناني الخالي من

الصحة بأنه يمثل السلطة الوحيدة على كامل أراضي الجزيرة هو الاستفزاز الحقيقي بعينه والعائق أمام الوصول إلى تسوية سلمية.

ومن الجدير بالذكر أن الزعامة القبرصية اليونانية لم تحاول، عقب إنشاء جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ بوقت قصير، إخفاء نواياها الحقيقية إزاء مستقبل الجزيرة وإزاء كل من يعارض طموحاتها القومية. وفي الحقيقة، يمثِّل البيان التالي الذي أدلى به الأسقف مكاريوس، الذي كان حينذاك زعيم الإدارة القبرصية اليونانية نذير شؤم بالنسبة للقبارصة الأتراك وللجزيرة ككل، حيث قال:

''ما لم يتم طرد هذه الطائفة التركية الصغيرة التي تشكل جزءا من العرق التركي والتي ما فتئت تمثل العدو الرهيب للقومية اليونانية فلا يمكن أبدا اعتبار واجب أبطال المنظمة الوطنية للمناضلين القبارصة منتهيا'' (بيان أدلى به في قرية بانايا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، شنَّت الزعامة القبرصية اليونانية هجوما واسع النطاق على القبارصة الأتراك في سائر أنحاء الجزيرة. وبعد أن طَرَد الأسقف مكاريوس بقوة السلاح القبارصة الأتراك من جميع أجهزة الدولة وأجبرهم على البقاء في جيوب معزولة، أعلن ما يلي:

- ''لن يتحقق الانتصار الحقيقي إلا عندما يتم ضم قبرص إلى اليونان دون إعطاء أي تنازلات'' (بيان نُشر في الجريدة القبرصية اليونانية *Filelftheros* في عددها الصادر يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤).

وهذه العقلية القبرصية اليونانية لم تتغير عبر السنين كما يتضح من البيانات الاستفزازية والمعادية التي أدلت بها مؤخرا الزعامة السياسية والعسكرية القبرصية اليونانية:

- ''نمرُّ الآن في منعطف تاريخي حاسم. وعلينا أن نعمل معا على إعادة توحيد قبرص بهدف عدم تسليم وطننا الأم (إلى الأجيال المقبلة) في شكل أصغر من الشكل الذي أخذناه في البداية عن أجدادنا'' (بيان أدلى به السيد جلافكوس كليريديس، الزعيم الحالي للإدارة القبرصية اليونانية، ونُشر في الصحيفة القبرصية اليونانية *Politis* في عددها الصادر يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١).

- ''تتمثل رؤيا الحرس الوطني القبرصي (اليوناني) في تحرير الأراضي المحتلة'' (بيان أدلى به اللواء فلوراكيس، قائد الحرس الوطني القبرصي اليوناني، ونُشر في الجريدة القبرصية اليونانية *Politis* في عددها الصادر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠١).

- ”يتحتم علينا عدم نسيان بطولات أعضاء المنظمة الوطنية للمناضلين القبارصة المتفانين الذين قدموا أرواحهم من أجل حرية قبرص“ (بيان أدلى به السيد يانكيس كاسلوديس، وزير الخارجية القبرصي اليوناني، ونُشر في الجريدة القبرصية اليونانية *Politis* في عددها الصادر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

- ”هدفنا هو تحرير أراضينا الواقعة تحت نير الاحتلال“ (بيان أدلى به السيد سوكراتيس هاسيكوس، وزير الدفاع القبرصي اليوناني، ونُشر في الصحيفة القبرصية اليونانية *Politis* في عددها الصادر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

وفيما يتعلق بمسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي، أود أن أؤكد من جديد أن عضوية الإدارة القبرصية اليونانية التي تدَّعي بأنها تتصرف وتعمل باسم قبرص بأكملها، وهي عضوية قائمة على أساس تطبيقها من جانب واحد، تتعارض مع المعاهدات المتعلقة بقبرص لعام ١٩٦٠ ومع القانون الدولي. ولقد أدخل الجانب القبرصي اليوناني عنصر الاتحاد الأوروبي في المعادلة بغية استخدامه كذريعة يتحدى بها الأطر المحددة المتفق عليها في عملية الأمم المتحدة. ومن المهم الإشارة إلى أن عضوية الإدارة القبرصية اليونانية تحت الاسم المغتَصَب ”حكومة قبرص“ لن يدمر جميع إمكانيات المصالحة بين الجانبين فحسب ويؤدي بذلك إلى تقسيم الجزيرة الدائم في نهاية المطاف وإنما سيفرض أيضا تهديدا مباشرا على السلام والاستقرار السائدين في الجزيرة وعلى سلام واستقرار المنطقة بأسرها.

ولقد حاول الممثل القبرصي اليوناني أيضا تصوير الجانب القبرصي التركي بأنه الجانب المتعنت. وأود أن أؤكد بأن الجانب القبرصي اليوناني دأب باستمرار على تصوير أي موقف لا يعترف بالإدارة القبرصية اليونانية باعتبارها حكومة الجزيرة بأكملها بصورة المتعنت. وأي اعتراف من هذا النوع يعني استعمار الشعب القبرصي التركي. وحيث أن شرعية جمهورية قبرص التي أُسست وفقا للمعاهدات الدولية المعقودة في عام ١٩٦٠ تستند إلى الوجود المشترك والمشاركة الفعالة للجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني كليهما في جميع أجهزة الدولة، فإن إصرار الإدارة القبرصية اليونانية على القول بأنها هي ”حكومة قبرص“ لا يمكن إثباته قانونا أو فعليا.

وإن محاولة ممثل القبارصة اليونانيين تحميل تركيا المسؤولية عن معاناة الشعب القبرصي التركي ليست أكثر من محاولة يائسة للتغطية على مسؤولية الإدارة القبرصية اليونانية عن انتهاك حقوق الإنسان للشعب القبرصي التركي الذي تعرض منذ عام ١٩٦٣ للمجازر وأعمال الحظر غير الإنسانية على يد الجانب القبرصي اليوناني. وإذا كانت الإدارة القبرصية اليونانية مهتمة حقيقة برفاه الشعب القبرصي التركي، فعليها أن تعتذر أولا عن

المعاناة التي سببتها للشعب القبرصي التركي على مدى العقود الأربعة الماضية، وعليها أن توقف أعمال الحظر غير الإنسانية التي فرضتها على شمال قبرص وأن تحترم سيادة الشعب القبرصي التركي وحقوقه المتساوية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص